

**بَابُ: قول أبي حنيفة على خلاف
قول أبي يوسف ولا قول [فيه إجماع]^(١)**

مسألة: قال أبو حنيفة - رحمه الله عليه - في كتاب اختلاف زفر ويعقوب:
الليحة يفترض مسح ربعتها؛ لأنها وظيفة انتقلت إلى الشعر، فتقدر بالربع
[ق/ ١٢٩] قياساً على الرأس.

وعن أبي يوسف روايتان:

إحدهما: أنه يفترض مسح كلها؛ لأنها قائمة مقام ما تحتها، وكان يغسل
كله، فهذا يمسح كله كما في الجبائر.

وفي رواية: يسقط مسحها؛ لأن وظيفة هذا العضو [كان هو]^(٢) الغسل وقد
سقط، فيسقط أصلاً كما في العضو المقطوع.

مسألة: ومن خاف سبق الحدث وهو في الصلاة، فانصرف ليقضي حاجته
ويتوضأ، ويبنى على صلاته، لم يجز له ذلك عند أبي حنيفة؛ لأن جواز البناء
خلاف القياس، وقد ورد في الشرع في موضع سبق الحدث، وليس هذا في معناه،
فلم يجز قياسه عليه.

وقال أبو يوسف: يجوز له ذلك؛ لأنه في معنى ما ورد به النص، فإنه عجز
عن المضي في الصلاة ذكر الاختلاف في كتاب [اختلاف]^(٣) زفر ويعقوب.

مسألة: ولا جهر في صلاة الكسوف عند أبي حنيفة؛ لقول النبي ﷺ:

(١) في ب: تقديم وتأخير، والمثبت من أ.

(٢) زيادة من ب.

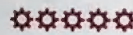
(٣) سقط من أ، والمثبت من ب.

باب: قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول أحمد فيه

«صلاة النهار عجماء»^(١)، أي: لا تُسمع فيها القراءة، وروى النعمان بن بشير أنَّ النبي ﷺ صَلَّى صلاة الكسوف، فلم يسمع منه فيها حرف^(٢).

وعند أبي يوسف: يجهر فيها بالقراءة؛ لأنَّ عليًّا رضي الله عنه جهر فيها^(٣).

قلنا: الأثر لا يعارض الخبر، وقول محمد مضطرب.



- (١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٤١٩٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ٣٢٠) عن الحسن من قوله موقوفا عليه، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٤٢٠٠).
- قال الزيلعي: غريب ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» من قول مجاهد، وأبي عبيدة فقال: أخبرنا معمر، عن عبد الكريم الجزري قال: سمعت أبا عبيدة يقول: صلاة النهار عجماء انتهى. أخبرنا ابن جريج قال: قال مجاهد: صلاة النهار عجماء انتهى.
- وقال النووي في «الخلاصة»: حديث: «صلاة النهار عجماء» باطل لا أصل له انتهى.
- (٢) أخرجه الترمذي (٥٦٢)، وابن ماجه (١٢٦٤)، وأحمد (٢٠١٧٢)، وابن حبان (٢٨٥١)، والحاكم (١٢٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٦٧٩٦) من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه.
- قال الترمذي: حديث سمرة حديث حسن صحيح.
- وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا، وهو قول الشافعي.
- وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله: صححه الترمذي وابن حبان والحاكم، وأعله ابن حزم بجهالة ثعلبة بن عباد راويه عن سمرة، وقد قال ابن المديني: إنه مجهول، وقد ذكره ابن حبان في الثقات مع أنه لا راوي له إلا الأسود بن قيس، وجمع بينه وبين حديث عائشة الآتي بأن سمرة كان في أخريات الناس؛ فلهذا لم يسمع صوته، لكن قول ابن عباس كنت إلى جنبه يدفع ذلك، وإن صح التعداد زال الإشكال.
- (٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/ ٢١٧).

كِتَابُ الصَّوْمِ

مسألة: مسألة الإفطار في الإحليل قد مرت في باب أبي يوسف - رحمة الله

عليه.



كتاب المناسك

مسألة: محرم اضطرّ إلى أكل ميتة، أو قتل صيدًا.

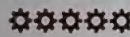
قال أبو حنيفة وزفر: يأكل الميتة، ولا يقتل الصيد؛ لأنّه أيسر، فإنّ الحقّ فيه لله تعالى، وقد أباحه عند الضرورة، [واستحق الصيد]^(١) الأمن.

وقال أبو يوسف: يذبح الصيد [ويكفر]^(٢)؛ لأنّ الكفارة تقوم مقامه، [ليزول]^(٣) الإثم، فيصير متناولًا للذكية، وهو أولى من تناول الميتة.

مسألة: وإذا أحرم بحجتين، لم ترفض إحداهما عند أبي حنيفة ما لم يشتغل بالفعل، حتّى لو أحصر يتحلل بهديين، ولو جنّى يؤاخذ بكفارتين؛ لأنّه لا تنافي بين الإحرامين، إنما التنافي في الأداءين، فما لم يشتغل بالأداء لا تزول إحداهما.

وعند أبي يوسف: ترفض إحداهما للحال؛ لأنّ الجمع بينهما صح في حق الوجوب؛ لأنّه مشروع كما في النذر لا في حق الأداء؛ لأنّه غير مشروع، فلم يكن في حق الأداء جمعًا، وجوابه ما قلنا.

وعند محمد: لم يلزمه إلا واحدة، فلم يكن له قول في الارتفاض، والله أعلم.



(١) في ب: تقديم وتأخير، والمثبت من أ.

(٢) سقط من أ، والمثبت من ب.

(٣) في ب: فيزول، والمثبت من أ.

كتاب النكاح

مسألة: المرأة إذا زوجت نفسها من كفاء، وقصرت في مهر مثلها، فللولي حق الاعتراض عند [أبي حنيفة] ^(١)؛ لأنها ألحقت الضرر بالأولياء، فإنهم يتعبرون بنقصان [المهور في حق] ^(٢) نسائهم، ويتفاخرون بغلائها.

وقال أبو يوسف: ليس للأولياء حق الاعتراض؛ لأن المهر خالص حق المرأة، فلها الحطّ عند العقد، ولهذا كان لها الهبة بعد التسمية في العقد.

قلنا: الإكمال في التسمية حق الأولياء، وأصل التسمية إلى العشرة حق الشرع، والاستيفاء حقها، ولا [يتأتى] ^(٣) على هذه الصورة [قول محمد] ^(٤)؛ لأنها لو زوجت نفسها كفؤاً بمهر تام، [عنده لا يجوز] ^(٥) لاشرط الولي، فإن كان الولي أذن لها [بالتزوج] ^(٦) ولم يسمّ مهرًا، فعقدت على هذا الوجه، فحينئذ جاء قوله [على هذا] ^(٧)، وهو مع أبي يوسف في هذا.

وكذا لو أكره السلطان امرأة ووليها على تزويجها من كفؤ بمهر قليل ففعلا، ثم زال الإكراه فرضيت هي دون المولى.

فعند أبي حنيفة: [للولي] ^(٨) الاعتراض خلافاً لهما.

(١) سقط من أ، والمثبت من ب.

(٢) في ب: مهور، والمثبت من أ.

(٣) في ب: يجيء، والمثبت من أ.

(٤) سقط من أ، والمثبت من ب.

(٥) في ب: تقديم وتأخير، والمثبت من أ.

(٦) في ب: بالتزويج، والمثبت من أ.

(٧) سقط من ب، والمثبت من أ.

(٨) في ب: للمولى، والمثبت من أ.

مسألة: والأمة إذا وجدت زوجها عتيقاً، فالخصومة وخيار الفرقة للمولى عند أبي حنيفة وزفر، وللأمة عند أبي يوسف، ذكره الخصاص^(١)، ولم يذكر قول محمد.

وقالوا: هو مع أبي يوسف [ق/ ١٣٠ ب]، وقد بينّا هذا في باب أبي حنيفة في مسألة عزل الماء عن الأمة المنكوحه، أنّه يشترط فيه إذن المولى عنده، وإذن الأمة عندهما، فهما يقولان: اللذة لها في حقها، وهو يقول: المنفعة للمولى؛ لأنّ المهر والولد له.

مسألة: ولو أنَّ امرأة قالت للقاضي: إنَّ زوجي يريد أن يغيب، فخذ لي منه كفيلاً بالنفقة، فإنَّ أبا حنيفة قال: لا أوجب عليه كفيلاً بنفقة لم تجب عليه بعد، وهذا بيان حكم وعلة.

وقال أبو يوسف: أستحسن إن أخذ لها كفيلاً بنفقة شهر، ذكره الخصاف في كتاب النفقات.

ووجه الاستحسان: أنه نوع احتياط، ومراعاة لحق المرأة، والقاضي نصب ناظرًا للمسلمين.

(١) هو أحمد بن عمر، وقيل: عمرو بن مهير، وقيل: مهران الشيباني، أبو بكر، الخصاف.
روى عن أبيه، وحدث عن أبي عاصم النبيل، وأبي داود الطيالسي، ومسدد بن مسرهد،
والقعنبي، ويحيى بن عبد الحميد الحماني، وعلي بن المديني.
ذكره ابن النديم في «فهرست العلماء»، فقال: كان فاضلاً، فارضاً، حاسباً، عارفاً بمذهب
أصحابه، وكان مقدماً عند المهتدي بالله.
قال ابن النجار: وذكر بعض الأئمة، أن الخصاف كان زاهداً ورعاً، يأكل من كسب يده.
وقال شمس الأئمة الحلواني: الخصاف رجل كبير في العلم، وهو ممن يصح الاقتداء به.
توفي ببغداد، سنة إحدى وستين ومائتين.
«الطبقات السننية في تراجم الحنفية» (ص/ ١٢٣).

مسألة: وإذا خرجت المرأة حاجة بعد ما دخل بها زوجها، فلا نفقة لها، أطلق الجواب في «الجامع الكبير»؛ لأنها منعت نفسها عن الزوج. وقال أبو يوسف في «الأمالي»: إن لم يدخل بها فكذلك، فأما بعد الدخول [بها]^(١) فلها النفقة؛ لأنها مؤدية للفرص، فلم تكن ناشزة، لكن يعتبر نفقتها على سعر البلد دون سعر مكة؛ لأن احتباسها عليه بالنكاح هنا، فيعطيها نفقة شهر، والباقي إذا رجعت.



كِتَابُ الطَّلَاقِ

مسألة: ولو قال لامرأته: أنت طالق، ثم طالق، ثم طالق إن دخلت الدار. فعند أبي حنيفة: الأخير يتعلق بالدخول وحده، فيقع عند الشرط، والأول والثاني إرسالان؛ لأن «ثم» عنده لا تصل الكلام؛ لأنها للتراخي في الأصل، فكانت للفصل دون الوصل.

وقال أبو يوسف: يتعلق كله بالشرط، ذكر الاختلاف في «الأمالي». وجه قول أبي يوسف: أن «ثم» من حروف العطف، فتصل الكلام كالواو والفاء.



كتاب العتاق

مسألة: إذا قال [ق / ١٣٠ أ] لعبده: أنت لله، لم يعتق عند أبي حنيفة؛ لأنَّه صَلَّحَ إخبارًا، فلم [يصح] ^(١) إنشاء للعتق، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وقال أبو يوسف: يعتق؛ لأنَّ اللام للاختصاص، وذلك [يزول] ^(٢) بزوال ملك العبد، وهو بالإعتاق.

مسألة: وإذا كاتب عبده على شيء بعينه من كسبه، جاز عند أبي حنيفة في رواية كتاب الشرب، وروى أبو يوسف عنه بخلافه.

وعن أبي يوسف أنه أجاز ذلك، وفي اختلاف زفر ويعقوب قال: لا يجوز عند زفر، [وعن] ^(٣) أبي يوسف كذلك، فصار عن كل واحد منهما روايتان في الجواز وعدمه، ولا رواية عن محمد.

فوجه رواية عدم الجواز: أنَّ هذا العين سالم للمولى بملكه، وإنما يكاتبه حَمَلًا له على الاجتهاد والاكْتِسَاب والأداء إلى المولى، فيستفيد بتسمية الدين في الكتابة هذه الفائدة فيعتبر، فأما بتسمية هذه العين، وهي له خالصة في هذه الكتابة لا يستفيد شيئًا، فكان وجود التسمية كعدمها، والكتابة بغير تسميته باطلة.

(١) في ب: يجعل، والمثبت من أ.

(٢) في ب: يزول، والمثبت من أ.

(٣) في ب: وعند، والمثبت من أ.

باب: قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول أحمد فيه
ووجه الجواز: أنه مال معلوم مقدور التسليم، [فصلح] ^(١) بدلاً فيها
كالدين، وكما في البيع والنكاح والإجارة.



(١) في ب: فصلح، والمثبت من أ.

كِتَابُ الْإِيمَانِ

مسألة، وإذا قال: ووجه الله تعالى، لا يكون يمينًا عند أبي حنيفة؛ لأنَّه قد يذكر، ويراد به غير ذات الله تعالى وصفته، يقال: فعل ذلك لابتغاء وجه الله، فلم يكن يمينًا بالشك^(١).

وقال أبو يوسف: يكون يمينًا؛ لأنَّه يراد به ذات الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. قلنا: وقد يطلق لغير ذلك، والله أعلم.



(١) قال السرخسي: قال أبو شجاع رَحِمَهُ اللهُ في حكايته عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ: هو من إيمان السَّفلة يعني الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة، وهذا دليل على أنَّه لم يجعل يمينًا. «المبسوط» (١٣٣/٨).

كِتَابُ الْحُدُودِ

مسألة: وإذا زنى بجارية غيره فقتلها، فعليه القيمة والحدّ عند أبي حنيفة؛ لأنّه زنى وجنى، فيحدّ بالزنا، ويضمن بالجنابة.

وقال أبو يوسف في «الأمالي»: عليه القيمة، ولا حدّ عليه؛ لأنّه ملكها بالضمن، واعتراض الملك كقيامه عند الفعل كما في السرقة، وفي الحرية لا يسقط عنه الحدّ بضمن القتل؛ لأنّه لا يملكها.

قلنا: وفي الجارية بالضمن لا يملك ما وجب عليه الحد بالجنابة عليه، والله أعلم.



كِتَابُ السَّرْقَةِ

مسألة: وإذا سرق عشرة دراهم رديئة، لم يقطع عند أبي حنيفة وزفر؛ لأنَّ نقصان الوصف في حق المالية المرغوب فيها كنقصان العيب، فصار شبهة، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف.

وقال أبو يوسف في رواية: إن كانت تروج [ق / ١٣١ ب] قطع؛ لأنها صارت كالجيدة فلم يبق النقصان.



كِتَابُ الْبَيْعِ

مسألة: وإذا اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن بعد قبض [المبيع]^(١)، أو قد تغيرت السلعة، لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف جميعاً؛ لأنَّ التحالف للتراد، والتغير يمنع الرد، واختلفا أنَّ المبيع لو كان اثنين فهلك أحدهما، هل يكون تغيراً في الآخر حتى يمنع التحالف؟ قال أبو حنيفة: هو تغير؛ لأنَّ السلعة في هذا البيع كانت عينين مجتمعين، وقد بقي أحدهما مفرداً.

وقال أبو يوسف: ليس بتغير؛ لأنَّ هذا الواحد بحاله كما كان. وتفسيره: إذا اشترى عبيدين فقبضهما، ثم مات [أحدهما عنده]^(٢)، فاختلفا في ثمنهما.

فعند أبي حنيفة: القول قول المشتري مع يمينه، إلا أن يشاء البائع أن يأخذ الحق، ولا يأخذ من ثمن الميت شيئاً، فيصير كأن المبيع كان هذا وحده، فيرتفع التغير.

وعند أبي يوسف: يتحالفان ويتراذان في القائم، والقول في ثمن الهالك قول المشتري مع يمينه.

وأما عند محمد: يتحالفان ويتراذان العين وقيمة الهالك، والقول في قيمة الهالك قول المشتري مع يمينه.

(١) في ب: المشتري، والمثبت من أ.

(٢) في ب: تقديم وتأخير، والمثبت من أ.

مسألة: وإذا اشترى عبداً وقبضه، ثم جاء مستحق فاستحقه بيّنة، وقضى القاضي له بالملك، فأجاز المستحق هذا البيع، لم يجر عند أبي حنيفة؛ لأنّ قضاء القاضي له بالملك فسخ للعقد الذي هو سبب لملك الغير.

وقال أبو يوسف: يجوز؛ لأنّه ليس من ضرورة كونه ملكاً له انفساخ العقد، فإن عقد [الفضولي] ^(١) منعقد عندنا، والملك لصاحبه، ذكر الاختلاف في «الأمالي».

مسألة: وإذا اشترى عبداً فكاتبه، أو أعتقه على مال، ثم اطلع على عيب، لم يرجع بنقصانه على البائع عند أبي حنيفة في رواية «الأمالي»؛ لأنّه [أزاله] ^(٢) يبدل، فأشبه البيع، وفي ظاهر الرواية: يرجع بنقصان العيب، وهو قول أبي يوسف في «الأمالي»؛ لأنّ البدل مستفاد من ملكه، فصار بغير شيء، وصار كالإعتاق بغير مال، بخلاف البيع؛ لأنّه صار ملك غيره، ولا ضرر على البائع الآن، فلا يرجع بشيء، فيكون نفع ما أخذه له، والضرر على غيره - وهو المشتري - بخلاف العتق؛ لأنّه عتق على ملكه، فكان الضرر عليه، والنفع في الرجوع له.

مسألة: ولو اشترى أمة فأبقت منه، ثم علم المشتري [بها] ^(٣) عيباً، لم يرجع [بنقصانها] ^(٤) ذلك على البائع ما دامت حيّة عند أبي حنيفة في رواية ابن زياد عنه؛ لأنّ عودها وإمكان ردها موهوم.

وروى الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف: أنّ له الرجوع بذلك؛ لأنّ

(١) في ب: الفضول، والمثبت من أ.

(٢) في ب: أزال، والمثبت من أ.

(٣) زيادة من ب.

(٤) في ب: بنقصان ذلك، والمثبت من أ.

العجز للحال متحقق.

مسألة: وإذا اشترى دارًا بفنائها، لم يجوز عند أبي حنيفة وزفر؛ لأنَّ الفناء من طريق العامة؛ ولأنَّه مجهول القدر.

وقال أبو يوسف: يجوز؛ لأنَّه يراد به حق المرور فيه، فيصير كذكر [طريقها] ^(١) بحقوقها.



(١) في ب: طرقها، والمثبت من أ.

كتاب القسمة

مسألة: دار بين رجلين اقتسماها، فأخذ أحدهما الثلث من مقدمها وقيمتها ستمائة، وأخذ الآخر الثلثين من مؤخرها وقيمتها ستمائة، ثم استحق نصف نصيب أحدهما مشاعاً.

فعند أبي حنيفة: لا تبطل القسمة، والمستحق عليه بالخيار [ق/ ١٣١]، إن شاء أبطل القسمة واستأنف، وإن شاء رضي بعيب الشركة، ورجع على شريكه برقع ما في يده.

وعند أبي يوسف: تبطل القسمة، وتستأنف فيما بقي بينهما، ومحمد مع أبي حنيفة في رواية أبي حفص، ومع أبي يوسف في رواية أبي سليمان هو يقول: إذا استحق نصف الدار كلها شائعاً، بطلت القسمة، فكذا إذا استحق نصف نصيب أحدهما.

ووجه قول أبي حنيفة: أن هذا الاستحقاق لم يوجب شيوعاً في نصيب الآخر، فلا تنتقض القسمة كما في استحقاق بعضه مقسوماً، بخلاف استحقاق نصف الجملة شائعاً؛ لأنه ظهر شريك ثالث وهو المستحق، فلو لم تبطل احتاج إلى قسمة ما في يد كل واحد منهما، فيتفرق نصيبه فيتضرر به، وإنما رجع هنا برقع ما في يد شريكه؛ لأنه لو استحق كل ما في يده يرجع بنصف ما في يده، فإذا استحق [نصف ما في يده]^(١)، رجع [برقع ما في يده]^(٢).



(١) في ب: نصفه، والمثبت من أ.

(٢) في ب: برعته، والمثبت من أ.

كتاب الوكالة

مسألة: التوكيل بإثبات القصاص وحد القذف وحد السرقة جائز عند أبي حنيفة، وإذا ثبت فللموكل استيفاؤه؛ لأنَّ القتل الموجب للقصاص ظهر عند القاضي بدليل هو دليل الظهور عند القاضي، وهو شهادة الرجال، وكذا السرقة الموجبة للقطع، والقذف الموجب للحد، فيقضي بالقصاص والقطع والحد، كما لو أثبتته الموكل [ق/ ١٣٢ ب].

وقال أبو يوسف وزفر: لا يثبت، ولا يستوفي.

وعن محمد روايتان؛ لأنَّ الخصومة شرط لظهور ذلك، والبيّنة علة للظهور، ثم البذل من المعلل، أو ما فيه شبهة البدلية، وهي شهادة [النساء مع الرجال]^(١)، والشهادة على الشهادة لا تصلح علة لظهورهما، فالبذل من الشرط وجب ألا يصلح شرطاً لظهورها أيضاً اعتباراً للشرط بالعلة وخصومة الوكيل بدل عن خصومة الموكل.

قلنا: ما استشهد به إنما لم يكن علة؛ لأنها ليست بحجة في هذا إلا لما ذكرنا، فإنَّ شهادة [النساء مع الرجال]^(٢) ليست ببذل، بل هي أصل، ولهذا صحت في الأموال والحقوق بكل حال، والشهادة على الشهادة وإن كانت بدلاً فالأصل والبذل في الأحكام سواء، ولهذا كان قضاء نائب الإمام وقضاؤه [في هذا]^(٣) سواء.

(١) في ب: تقديم وتأخير، والمثبت من أ.

(٢) في ب: تقديم وتأخير، والمثبت من أ.

(٣) سقط من ب، والمثبت من أ.

مسألة: والوكيل يقبض الدين إذا جاء فقال الغريم: ما وكلتك بهذا وهو مقر بالدين، فللوكيل أن يحلفه على العلم في ظاهر الرواية، فإن حلف برئ، وإن نكل قضى عليه بالمال للوكيل.

وذكر الخصاف أنه لا يحلف عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف.

وجه قول أبي يوسف: أنه قد ينكل، فيكون في تحليفه فائدة.

ووجه قول أبي حنيفة: أن حق التحليف إنما يثبت بعد ما ثبت أنه خصم، ولم يثبت من غير حجة.



كتاب الأشربة

مسألة: لا يبلغ التعزير أربعين سوطاً عند أبي حنيفة؛ لقول النبي ﷺ: «من بلغ حداً في غير حدٍّ، فهو من المعتدين»^(١)، وهذا حدٌّ؛ لأنَّ حدَّ العبد في القذف أربعون.

وقال أبو يوسف: يجوز أن يزداد على أربعين، لكن لا يبلغ ثمانين؛ لأنه أقل حدٍّ يجب على الأحرار^(٢)، وينقص سوطاً واحداً في رواية، وخمسة في رواية، وعن محمد مثل قول أبي حنيفة في رواية، وفي رواية مثل قول أبي يوسف.



(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٧٣٦٢) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه. قال الزيلعي: قلت: أخرجه البيهقي عن خالد بن الوليد، عن النعمان بن بشير، وقال: المحفوظ مرسل. قال في «التنقيح»: ورواه ابن ناجية في «فوائده» حدثنا محمد بن حصين الأصبحي، ثنا عمر ابن علي المقدمي، ثنا مسعر، عن خاله الوليد بن عبد الرحمن، عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «من بلغ حداً...» الحديث. ورواه محمد بن الحسن في «كتاب الآثار» مرسلًا فقال: أخبرنا مسعر بن كدام، أخبرني الوليد ابن عثمان، عن الضحاك بن مزاحم قال: قال رسول الله ﷺ: «من بلغ حداً...» الحديث. قوله: وهو مأثور عن علي - يعني بلوغ التعزير خمسة وسبعين سوطاً - قلت: غريب، وذكره البغوي في «شرح السنة» عن ابن أبي ليلى. «نصب الراية» (٣/٣٥٧).

(٢) قال السرخسي: وهذا بيان أقصى التعزير، فأما فيما دون ذلك الرأى إلى الإمام يعزره بقدر ما يعلم أنه ينزجر به؛ لأنَّ ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس وباختلاف جرائمهم. «المبسوط» (٧١/٩).

كتاب الوصايا

مسألة: ولو أوصى بسكنى داره لرجل، ولا مال له غيرها، فأراد الورثة أن يبيعوا ثلثيها، روى عن أبي حنيفة أنه قال: ليس لهم ذلك.
وقال أبو يوسف: لهم أن يبيعوا الثلثين؛ لأنَّ الوصية بالسكنى دون الوصية بالرقبة.

مسألة: ولو أوصى له بكل الدار، لم يكن له إلا الثلث، وكان لهم بيع الثلثين، فكذا إذا أوصى له بسكنائها.
وجه قول أبي حنيفة: أنَّ حقَّه في ثلث السكنى شائعاً، وفي بيع الثلثين منها إبطال حقَّه في السكنى فيما باعوه فلم يجز، والله أعلم.





فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	تقرظ أ.د/ أحمد منصور سبالك
٨	تقرظ أ.د/ ولذ إدرس المنسب رئس الجامعة الإسلامية بمنسوتا
٩	تقرظ الشفخ إسماعيل ابن الشفخ جميل الزببب
١١	مقدمة التففق
٢٨	ترجمة المصنف
٣٢	ترجمة الإمام أبب فنفة
٣٦	ترجمة القاضب أبب يوسف
٣٨	ترجمة الإمام محمد بن الفسن
٤٠	ترجمة زفر
٤١	ترجمة الإمام الشافعب
٤٣	ترجمة الإمام مالك
٤٥	وصف النسخ الخطبة
٤٧	نماذ من صور المخطوطات
٥٩	من منظومة فصر المسائل وقصر الدلائل

الصفحة	الموضوع
٢٩	ثانيا: متن كتاب حصر المسائل وقصر الدلائل
٢٣١	مقدمة المصنف
٢٣٣	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه - رحمهم الله
٢٧١	كتاب الصوم
٢٧٤	كتاب المناسك
٢٨٥	كتاب النكاح
٣٠٤	كتاب الطلاق
٣٢٧	كتاب العتاق
٣٤٠	كتاب المكاتب
٣٤٢	كتاب الولاء
٣٤٤	كتاب الأيمان
٣٥٢	كتاب الحدود
٣٥٩	كتاب السرقة
٣٦٢	كتاب السَّير
٣٦٧	كتاب الغصب
٣٧٠	كتاب الوديعة

الموضوع	الصفحة
كتاب العارية.....	٣٧٢
كتاب الشركة.....	٣٧٣
كتاب الصيد.....	٣٧٦
كتاب الوقف.....	٣٧٩
كتاب الهبة.....	٣٨١
كتاب البيع.....	٣٨٣
كتاب الصرف.....	٤٠٨
كتاب الشفعة.....	٤١١
كتاب القسمة.....	٤١٤
كتاب الإجازات.....	٤١٧
كتاب آداب القاضي.....	٤٢٥
كتاب الشهادات.....	٤٢٨
كتاب الرجوع عن الشهادة.....	٤٣٢
كتاب الدعوى.....	٤٣٣
كتاب الإقرار.....	٤٤٥
كتاب الوكالة.....	٤٥٥

الصفحة

الموضوع

٤٦٢	كتاب الكفالة
٤٦٤	كتاب الحوالة
٤٦٥	كتاب الصّٰلِح
٤٧٠	كتاب الرّهن
٤٧٣	كتاب المضاربة
٤٧٤	كتاب المزارعة
٤٧٨	كتاب الشرب
٤٨٢	كتاب الأشربة
٤٨٤	كتاب الإكراه
٤٨٦	كتاب الحجر
٤٨٨	كتاب المأذون
٤٩٢	كتاب الديات
٥٠٨	كتاب الجنایات
٥١٢	كتاب الخشني
٥١٣	كتاب الوصايا

الصفحة

الموضوع

٥٣٢	كتاب الفرائض
٥٣٤	كتاب الكراهية
٥٣٧	قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه
٥٣٧	كتاب الطهارة
٥٦٠	كتاب الزكاة
٥٦٦	كتاب الصوم
٥٧١	كتاب المناسك
٥٧٥	كتاب النكاح
٥٨٤	كتاب الطلاق
٥٩١	كتاب العتاق
٥٩٦	كتاب الولاء
٥٩٨	كتاب الأيمان
٦٠٢	كتاب الحدود
٦٠٧	كتاب السرقة
٦١٢	كتاب السير
٦١٤	كتاب التحري

الصفحة

الموضوع

٦١٥.....	كتاب اللقيط
٦١٧.....	كتاب اللقطة
٦١٨.....	كتاب جعل الآبق
٦٢٠.....	كتاب الوديعة
٦٢١.....	كتاب العارية
٦٢٢.....	كتاب الشركة
٦٢٣.....	كتاب الوقف
٦٢٤.....	كتاب الهبة
٦٢٦.....	كتاب البيوع
٦٣٩.....	كتاب الشفعة
٦٤١.....	كتاب الشهادات
٦٤٣.....	كتاب الرجوع عن الشهادة
٦٤٤.....	كتاب الدعوى
٦٤٦.....	كتب الإقرار
٦٤٩.....	كتاب الوكالة

الصفحة	الموضوع
٦٥٠	كتاب الكفالة
٦٥٢	كتاب الصلح
٦٥٣	كتاب الرهن
٦٥٦	كتاب الإكراه
٦٥٧	كتاب المأذون
٦٥٨	كتاب الديات
٦٦٠	كتاب الجنایات
٦٦٣	كتاب الوصایا
٦٦٦	كتاب الكراهية
٦٦٨	قول محمد على خلاف قول صاحبيه
٦٦٨	كتاب الطهارة
٦٨١	كتاب الزكاة
٦٨٣	كتاب الصوم
٦٨٥	كتاب المناسك
٦٩٠	كتاب النكاح
٦٩٧	كتاب الطلاق

الصفحة

الموضوع

٧٠٧.....	كتاب العتاق
٧١٢.....	كتاب المكاتب
٧١٤.....	كتاب الأيمان
٧١٨.....	كتاب الحدود
٧٢٢.....	كتاب السرقة
٧٢٣.....	كتاب السير
٧٢٤.....	كتاب الغصب
٧٢٦.....	كتاب الهبة
٧٢٨.....	كتاب البيوع
٧٣٦.....	كتاب الصرف
٧٣٨.....	كتاب الشفعة
٧٣٩.....	كتاب الإجازات
٧٤٠.....	كتاب الشهادات
٧٤٣.....	كتاب الرجوع عن الشهادات
٧٤٤.....	كتاب الدعوى

الصفحة	الموضوع
٧٤٦.....	كتاب الإقرار
٧٥١.....	كتاب الوكالة
٧٥٢.....	كتاب الكفالة
٧٥٣.....	كتاب الصلح
٧٥٤.....	كتاب الرهن
٧٥٧.....	كتاب الأشرية
٧٥٩.....	كتاب الديات
٧٦٤.....	كتاب الوصايا
٧٦٦.....	كتاب الفرائض
٧٦٨.....	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول فيه لـحمد
٧٧٠.....	كتاب الصوم
٧٧١.....	كتاب المناسك
٧٧٢.....	كتاب النكاح
٧٧٥.....	كتاب الطلاق
٧٧٦.....	كتاب العتاق
٧٧٨.....	كتاب الأيمان

الصفحة

الموضوع

٧٧٩.....	كِتَابُ الْحُدُودِ
٧٨٠.....	كِتَابُ السَّرْقَةِ
٧٨١.....	كِتَابُ الْبُيُوعِ
٧٨٤.....	كِتَابُ الْقِسْمَةِ
٧٨٥.....	كِتَابُ الْوَكَالَةِ
٧٨٧.....	كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ
٧٨٨.....	كِتَابُ الْوَصَايَا
٧٨٩.....	فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

